موقف العراق من الخلاف
الاردني - الفلسطيني ١٩٦٤- ١٩٧٢

أ.د خليل ابراهيم المشهداني
كلية الآداب- جامعة بغداد

م.م زهراء عبد العزيز سعيد
كلية التربية للبنات
الجامعة العراقية

موقف العراق من الخلاف الاردني – الفلسطيني ١٩٦٤– ١٩٧٢

أ.د خليل ابراهيم المشهداني

م.م زهراء عبد العزيز سعيد

المقدمة :

لقد ترتبت نتائج مهمة على حرب ١٩٤٨ افقدت الشعب الفلسطيني مقوماته الكيانية كالأرض والسيادة والشعب، وفرضت الوصاية العربية على القضية الفلسطينية، واسهمت في اسقاط حكومة عموم فلسطين، وفي ضعف الاحساس بالهوية والكيان الفلسطيني في فترة الخمسينيات نتيجة توزع الشعب الفلسطيني على الاقطار العربية المجاورة وتشتت ولاء ابناء فلسطين بين الحكومات العربية وعندما بدأت ارهاصات الكيان الفلسطيني على المسرح السياسي اخذت النزعة الفلسطينية تقوى ورفع ابناء فلسطين شعار تحرير فلسطين الطريق الى الوحدة العربية بدلاً من شعار الوحدة العربية الطريق الى تحرير فلسطين وتحت اجواء مؤتمر القمة العربي الاول انشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ وبموافقة الاردن على قيام المنظمة بدأت مرحلة جديدة كالخلافات الاردنية– الفلسطينية تمثلت في المنافسة على الارض والشعب.

طرحت فكرة تشكيل حكومة فلسطينية عدة مرات في أثناء اجتماعات اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية منذ أن عقد مؤتمر عالية في تشرين الأول١٩٤٧، إلا أن الفكرة رفضت من قبل العراق والأردن[١]. ثم جاءت فرصة تشكيل الحكومة في أثناء الاجتماع الذي عقدته الإدارة المدنية الفلسطينية في غزة بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٤٨ برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي[٢]، إلا أن الحكومة الأردنية استمرت في مساعيها لمنع تشكيلها وفي محاولةً لضم الضفة الغربية أعلن مجلس الأمة الأردني قراراً بتوحيد الضفتين في ٢٤ نيسان١٩٥٠[٣]، وجرت محاولات من قبل الحكومة العراقية بالتدخل لإقناع الملك عبد الله بالتخلي عن ضم الضفة[٤]، إلا أنه أوضح ان

القرار أصبح نهائياً وتم مصادقته من قبل مجلس الأمة الأردني[٥]. وبذلك لم تثمر جهودها في إقناع الملك عبد الله بالتخلي عن قرار الضم. وحسم الأمر بين حكومة عموم فلسطين والحكومة الأردنية في ١٢ حزيران ١٩٥٠، بوضع الضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية وعدَ حكومة عموم فلسطين ممثلة لجميع الفلسطينيين إلى حين تسوية القضية الفلسطينية[٦]. وبذلك انحسر نفوذ حكومة عموم فلسطين عن الضفة الغربية وعن الفلسطينيين المقيمين في الأردن مع العلم أَنهم يشكلون الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني ومع مرور الزمن أصبح عمل حكومة عموم فلسطين يقتصر على متابعة الفلسطينيين المتواجدين فقط في الأراضي العربية المحتلة[٧]. واستمر الحال حتى الإعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية في أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول١٩٦٤.

وافقت الحكومة الأردنية على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بعد جهود حثيثة لمنع دمج الفلسطينيين بالدولة الأردنية والدفاع عن القضية الفلسطينية وتمثيل الفلسطينيين. ودخلت في نزاع بشأن هذه الأمور التي عدتها الحكومة الأردنية خطوطاً حمراء لا ينبغي للمنظمة التجاوز عليها مما كان سبباً في الصراع بين الجانبين قبل حرب حزيران١٩٦٧[٨].

في ٢٣ كانون الأول ١٩٦٣ دعا الرئيس المصري جمال عبد الناصر في الخطاب الذي أَلقاه في بورسعيد، الملوك والرؤساء العرب لحضور مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٦٤[٩].

وكان الملك حسين معارضاً للحضور إذا ما طرح موضوع تمثيل وتنظيم الفلسطينيين وكانت هذه أول محاولة من الأردن بمعارضة دعوة أحمد الشقيري لحضور مؤتمر القمة العربي الأول إلى جانب الملوك والرؤساء العرب لكونه ليس ملكاً أو رئيساً[١٠]. هذا فيما كان موضوع تأسيس الكيان الفلسطيني غير مطروح على جدول أعمال المؤتمر أساساً، لكن الفلسطينيين وجدوا فيه فرصة لإبداء استعدادهم للقيام بواجبهم في تحرير وطنهم، إذ حرص أحمد الشقيري على أن لا يكون المؤتمر مقتصراً على مناقشة مسألة تحويل روافد نهر الأردن وإنما لمعالجة القضية الفلسطينية برمتها

وأكد على ضرورة تأسيس كيان فلسطيني ينظم صفوف الفلسطينيين ليقوموا بدورهم في تحرير وطنهم(١١).

وضعت الحكومة الأردنية شروطاً قبلها أحمد الشقيري من أجل تأسيس الكيان الفلسطيني ومن أهمها:

١- أَن يتعاون الكيان الفلسطيني المزمع إنشائه مع الحكومة الأردنية وينسق معها.

٢- وضع الجناح المسلح لهذا التنظيم تحت إشراف القيادة العربية الموحدة(١٢).

يتضح من تلك الشروط أَن الحكومة الأردنية أرادت تحديد الغاية من تأسيس التنظيم الفلسطيني وحصره في المطالبة باستعادة الحقوق العربية في الأراضي الفلسطينية(١٣).

عقد الملوك والرؤساء العرب مؤتمر قمتهم الثاني في ٥ أيلول ١٩٦٤ في الإسكندرية وفي سادس أيام المؤتمر تركزت المناقشات عن الكيان الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطيني وجيش التحرير الفلسطيني(١٤).

شكلت ولادة منظمة التحرير الفلسطينية انعطافاً هاماً في مسيرة القضية الفلسطينية وفي الحياة السياسية للشعب الفلسطيني، صحيح أَن الأردن قبل بتأسيس المنظمة إلا أن الخلاف سرعان ما حدث بين الجانبين على أمور كثيرة ومنها محاولة الشقيري تنظيم وتسليح الفلسطينيين في الأردن(١٥).

بدأت الخلافات بين الأردن والمنظمة في أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الثاني الذي انعقد في ٥ أيلول ١٩٦٤ في الإسكندرية، وكان موضوع الخلافات حول تأسيس جيش التحرير الفلسطيني **(يتكون أفراد هذا الجيش من فلسطيني الأردن)** اعترض الملك حسين والحكومة الأردنية برئاسة بهجت التلهوني على ذلك رافضاً تجنيدهم وتوزيع الأسلحة عليهم، اعتقد الملك حسين أن ذلك يعني تقاسم السيادة في بلاده مع المنظمة وشعر أنها تنوي كسب ولاء الفلسطينيين من رعاياه(١٦).

لم يكن الملك حسين يريد أن يتم تدريب وحدات من جيش التحرير الفلسطيني على الأراضي الأردنية خشية من قيام أفرادها بشن غارات على **(إسرائيل)** مما قد يؤدي

إلى إعادة حالة التوتر على خطوط الهدنة وتعريض الضفة الغربية إلى خطر الاحتلال الإسرائيلي في وقت لم يكمل فيه الأردن بعد استعداداته للمواجهة(١٧).

وجد الملك حسين في مطالب المنظمة تهديداً لسيادته وعليه لم يقبل سوى بوجود رمزي لجيش التحرير على أرضه إلا أن ذلك لا يعني تراجعاً في سياسته المعارضة لمطالب المنظمة وتوجهاتها بل استمرت حكومته في ذلك متخذة إجراءات داخلية وخارجية لاحتوائها حتى تم التوقيع على اتفاقية آذار ١٩٦٦ بين الجانبين(١٨).

إلى جانب ذلك تأثرت السياسة الأردنية في تلك المدة بظهور حركة فتح، وذلك لسببين الأول بتبنيها النشاط الفدائي، والثاني رد إسرائيل على العمليات الفدائية بعمليات انتقامية استهدفت القرى الأمامية القريبة من خطوط الهدنة مما كشف ضعف القوات الأردنية وحمّل أحمد الشقيري الأردن مسؤولية ما يتعرض له سكان القرى الأمامية من أذى(١٩).

أضف إلى ذلك منع الفدائيين من عبور خطوط الهدنة لتنفيذ عملياتهم في فلسطين المحتلة فضلاً عن ذلك دمجت قوات الحرس الوطني بالجيش الأردني النظامي(٢٠). تمسكت المنظمة بمطالبها وبالمقابل رفضت الحكومة الأردنية في تحقيق هذه المطالب ولو جزئياً فأمست هناك أزمة وخلافات بالرأي بينهما(٢١).

باختصار لم تكن الحكومة الأردنية تسمح للمنظمة بممارسة نشاطاتها التنظيمية والعسكرية باستقلالية لأن ذلك كان بمثابة خلق دولة داخل الدولة عند الأردنيين أو خلق سلطة تنفيذية إضافية مسؤولة عن الفلسطينيين، ما دام هؤلاء يشكلون ثلث سكان المملكة الأردنية فمن الخطورة السماح بذلك لأنه يجعل من الدولة الأردنية دولة فلسطينية يكون فيها الأردنيون أقلية لهذا حمّل عدنان أبو عودة أحمد الشقيري مسؤولية تدهور علاقات المنظمة بالأردن لأنه لم يول المخاوف الأردنية الرعاية ولم يعمل على تبديدها(٢٢). يبدو أن كليهما وجد في انعقاد مؤتمر القمة في الدار البيضاء فرصة لإدانة الآخر والضغط عليه(٢٣).

عقد مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء **(المغرب)**، ١٣-١٧ أيلول ١٩٦٥ وفي أثناء عقد المؤتمر عرض الشقيري مطالب المنظمة وهي ذات المطالب إلا أن الملك حسين أبدى اعتراضه على تطبيق باقي هذه المطالب على أرضه[٢٤].

وبذلك خدم المؤتمر توجهات السياسة الأردنية لأنه لم يلزم الحكومة الأردنية سوى بمواصلة الحوار والمحادثات مع منظمة التحرير وبذلك جاء هذا المؤتمر مخيباً لآمال الشقيري[٢٥].

ونصت مقررات مؤتمر القمة **(الدار البيضاء)** على توقف الاتهامات والدعاية المضادة بين الدول العربية[٢٦].

دخل الجانبان **(الأردن والمنظمة)** في محادثات كثيرة وكانت أجواؤها تسودها الخلافات والتوتر وعليه فشل الجانبان في التوصل إلى اتفاق نهائي حول تسليح القرى الأمامية إضافة إلى ذلك فيما يتعلق بالتجنيد الإلزامي للفلسطينيين ودخول جيش التحرير والقوات العربية الأخرى إلى الأردن لأن هذا يعني من وجهة نظر الحكومة الأردنية توفير الحجج لقيام **(إسرائيل)** بمهاجمة الدول العربية قبل إكمال استعداداتها العسكرية[٢٧]. وتوصل الجانبان بوساطة جامعة الدول العربية الى عقد اتفاقية الاول من آذار عام ١٩٦٦ ونصت على ما يأتي[٢٨]:

١- إنشاء معسكرات لتدريب الشباب والطلاب.
٢- تسليح القرى والمدن الأمامية.
٣- إنشاء مكاتب للمنظمة في مراكز المحافظات.
٤- إعفاء المنظمة من رسوم الكمارك وأجور الهاتف والخدمات البريدية.

وكان لبقاء بعض القضايا دون التوصل إلى اتفاق بشأنها أثرها في فشل اتفاقية آذار عام١٩٦٦ وعودة التوتر بين الطرفين مما أدى إلى سحب الحكومة الأردنية اعترافها بالمنظمة[٢٩].

غير أن عوامل سياسية قادت إلى فشل هذه الاتفاقية بعد شهر من التوصل إليها ومنها تدهور العلاقات بين بعض الدول العربية الأمر الذي جعل سياسة الأردن تجاه المنظمة أكثر تشدداً[٣٠].

ازدادت حدة المشاكل بين الجانبين، ومما زادها تعقيداً الهجوم الإسرائيلي على قرية السموع، في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٦[٣١].

ومما زاد الطين بلة تبني منظمة التحرير العمل الفدائي المنظم داخل الأردن الأمر الذي عدته الحكومة الأردنية منافياً للتعاون الأردني كونه سيعرض الأردن إلى خطر ازدياد الاعتداءات الصهيونية[٣٢].

وبلغ الخلاف أوجه بين الأردن ومنظمة التحرير في شهر تشرين الثاني ١٩٦٧ بسبب صدور القرار **(٢٤٢)** عن مجلس الأمن في الثاني والعشرين منه وموافقة الحكومة الاردنية على القرار اعلاه وازدياد الهجمات الإسرائيلية على الأراضي الأردنية نظراً للعمليات الفدائية[٣٣].

وبالمقابل عمّقت الخلافات والتناقض بين الطرفين أدى إلى تفجير الخلاف داخل منظمة التحرير، إذ اتهمت المنظمات الفدائية أحمد الشقيري بالفشل في حربه السياسية ضد الحكومة الأردنية ورفضت المنظمات الفدائية عقلية أحمد الشقيري في العمل السياسي[٣٤].

بعدها تنحى أحمد الشقيري عن رئاسة المنظمة وقدم استقالته إلى الشعب الفلسطيني في ٢٤ كانون الأول ١٩٦٧ ليتسلم رئاسة المنظمة (يحيى حمودة) [٣٥].

تسلم يحيى حمودة، رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد استقالة أحمد الشقيري، ومثل الشعب الفلسطيني في جامعة الدول العربية[٣٦].

تعرضت منطقة الأغوار في وادي الأردن إلى هجوم واسع من القوات الإسرائيلية في ١٥ شباط ١٩٦٨ وعلى أثر ذلك أصدر مجلس الوزراء الأردني قراراً في ١٧ شباط ١٩٦٨ منع فيه الفدائيين من اجتياز الأراضي الأردنية إلى إسرائيل[٣٧]. وكان لهذا القرار دوراً في التقارب بين حركة فتح[٣٨] ، ومنظمة التحرير الفلسطينية والجبهة

الشعبية، وأصدرت حركة فتح بياناً أعلنت فيه عدم التخلي عن سلاحها تحت أي تهديد[٣٩].

ولكن الملك حسين دعا في ٨ آذار ١٩٦٨ إلى ضرورة تنسيق العمل الفدائي مع الحكومة الأردنية[٤٠]، وفي ٢١ آذار ١٩٦٨ وقعت معركة الكرامة[٤١]، التي عدت نصراً كبيراً لصالح المنظمات الفدائية، وللحد من استمرار تسلسل الفدائيين قررت القوات الإسرائيلية تدمير قرية الكرامة التي كانت أحدى قواعد انطلاقهم لتنفيذ العمليات الفدائية داخل الأراضي المحتلة[٤٢] ، إزاء ذلك أعلن اللواء شاكر محمود شكري وزير الدفاع العراقي "إن أعمال الفدائيين الفلسطينيين تنبع من شعور كل المواطنين العرب بالدفاع عن حقوقهم المغتصبة" وأكد وزير الخارجية العراقي إسماعيل خير الله استنكار العراق الشديد للاعتداءات الإسرائيلية المستمرة[٤٣].

دخلت المنظمات الفدائية مرحلة جديدة بعد معركة الكرامة. وأصبح العمل الفدائي أساس عمل منظمة التحرير الفلسطينية فكان ذلك أحد عوامل الخلاف الطويل مع الحكومة الأردنية لأن منظمات المقاومة الفلسطينية اتخذت من الأراضي الأردنية أحد المنطلقات الأساسية للعمل الفدائي ضد قوات الاحتلال الصهيوني في الأراضي المحتلة[٤٤]. وفي ٣ شباط ١٩٦٩ وتولى ياسر عرفات[٤٥] رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكان ذلك بداية مرحلة جديدة في تاريخ المنظمة وإيذاناً بسيطرة الفدائيين على تشكيلاتها عندها أدرك الملك حسين أن هذا التطور يعني استمرار الخلاف بين الجانبين[٤٦].

تزامنت تلك التطورات مع اجتماع الدول الأربع الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، الاتحاد السوفيتي، فرنسا) في ٤ نيسان ١٩٦٩ من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط وإيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. وقد بارك الملك حسين هذه المحادثات وأوضح أَن الأردن مستعد لتقديم تسهيلات كبيرة من أجل تحقيق السلام[٤٧]، ورداً على تصريحات الملك حسين قام الفدائيون بقصف ميناء ايلات الإسرائيلي في ٥ نيسان ١٩٦٩[٤٨]، وجاء رد الجيش الإسرائيلي على ذلك بقصف ميناء العقبة[٤٩].

على أثر ذلك قامت السلطات الأردنية من جانبها باعتقال الفدائيين الذين نفذوا الهجوم على ميناء ايلات في ١٠ نيسان ١٩٦٩، وأعلن الملك حسين في اليوم نفسه عن مشروع لحل القضية الفلسطينية مكون من ست نقاط طالب فيه (إسرائيل) بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في ٥ حزيران ١٩٦٧ وقال: "على إسرائيل أَن تملك أما الأرض أو السلام وليس كلاهما"(٥٠).

جاء موقف الحكومة العراقية مسانداً للعمل الفدائي على لسان الرئيس العراقي في ١٤ نيسان ١٩٦٩ موضحاً أَن العمل الفدائي سيشهد تطوراً مهماً وستدخله عناصر جديدة شابة وثورية ومؤمنة بالمسألة القومية، وبخصوص مشروع الملك حسين انتقدت الحكومة العراقية في ١٧ نيسان من العام نفسه المشروع موضحةً "ان شعبنا يرفض المساومات والحلول التصفوية" "والقضية الفلسطينية لم تعد ملكاً لأفراد معنيين من الحكام العرب أو المسؤولين لأنها أصبحت قضية شعب بأكمله صمم على خوض معركة التحرير"، وفي ٢٢ نيسان أصدرت الحكومة العراقية بياناً حملت فيه على مشروع الملك حسين جاء فيه: "إن حملة التضييق على العمل الفدائي بدأت في الأردن، عندما عرض الملك الأردني مقترحات كمقدمة لإجراءات متوقعة ومحتملة من أجل فرض تسوية على حساب الشعب العربي"(٥١).

وبسبب استمرار الخلافات تصاعدت حدة الاشتباكات العسكرية عام ١٩٦٩م بين القوات الأردنية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية فكانت حصيلتها نشوب معارك أيلول عام١٩٧٠(٥٢).

شهد عام ١٩٧٠ صداماً سياسياً وعسكرياً مهد لاندلاع أزمة جديدة بين الأردن ومنظمة التحرير أدت إلى اندلاع معارك أيلول ١٩٧٠(٥٣)، وصادف أَن تعرض الملك حسين إلى محاولة اغتيال يوم ٩ حزيران ١٩٧٠(٥٤)، فكان ذلك عامل آخر أسهم في تصعيد الأوضاع والمطالبة بإخراج المنظمات الفدائية الفلسطينية من الأردن.

ومن جانبها سارعت الحكومة العراقية وأرسلت برقية إلى ياسر عرفات أبلغته بوقف القصف بأسرع ما يمكن وأَن القوات العراقية وضعت تحت الإنذار وستوجه إلى المنطقة في حالة عدم توقف القصف(٥٥)، ثم وجهت نداءاً في ٩ حزيران ١٩٧٠ طالبت

فيه بالكف عن القتال ووقف إطلاق النار بين الجانبين وفي العاشر من حزيران ١٩٧٠ عقد اجتماعاً في القصر الملكي بحضور الملك حسين وياسر عرفات وأعضاء من الحكومة الأردنية واللجنة المركزية لمنظمة التحرير وعدد من المسؤولين العراقيين وتم التوصل إلى اتفاق بوقف إطلاق النار إلا أن القتال استمر بين الجانبين[٥٦].

وعلى وجه السرعة زار وفد عراقي برئاسة نائب رئيس الجمهورية (صالح مهدي عماش) الأردن في ١١ حزيران للوساطة بين الجانبين[٥٧] وبفضل الوساطة العراقية توصل الجانبان الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى اتفاقية جديدة نصت على تشكيل لجنة مشتركة للتحقيق في أسباب الحوادث وبناء على ذلك توقفت الاشتباكات يوم ١٣ حزيران ١٩٧٠ وبدأت الحياة الطبيعية تعود إلى عمّان والمدن الأخرى تدريجياً[٥٨].

تزامن ذلك مع تطورات إقليمية ودولية، منها اجتماع القادة العرب في طرابلس في ليبيا من ٢٠-٢١ حزيران ١٩٧٠ وتوصلوا إلى قرار يقضي بتشكيل لجنة رباعية مهمتها التنسيق بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لإنهاء المشكلات بينهم[٥٩]، وفي الوقت نفسه أعلن وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكي رسمياً عن مبادرته لحل النزاع بين الأردن ومصر و(إسرائيل) في ٢٥ حزيران من العام نفسه. ذكر هنري كيسنجر[٦٠] بعض النقائض في هذه المبادرة منها: عدم مراعاة رغبة إسرائيل في الحصول على السلاح الأمريكي من جهة وكونها لم تتضمن شيئاً فيما يتعلق بوجود القوات السوفيتية في مصر[٦١] وهكذا كانت مواجهات حزيران بين الأردن ومنظمة التحرير كسابقتها في شباط لم تحسم الخلافات بين الجانبين وفي الوقت الذي مضت فيه اللجنة الرباعية العربية في مهمتها للتوصل إلى اتفاق بين الجانبين جاءت موافقة الأردن على مبادرة وليام روجرز فاحبطت مهمة اللجنة الرباعية وتأزمت الأوضاع مما أدى إلى اندلاع معارك أيلول١٩٧٠ بين الفصائل الفلسطينية والجيش الأردني[٦٢]. وفي ضوء ذلك أكد الرئيس العراقي في ٢٥ حزيران ١٩٧٠ "أن المقاومة ظاهرة إيجابية

وسيتمكن الشعب الفلسطيني من فرض قضيته العادلة على الرأي العام الدولي وكسب عطف الأحرار في العالم"[٦٣].

باركت الحكومة العراقية النتائج التي توصلت إليها اللجنة الرباعية التي أوكلت إليها مهمة السعي لتوحيد العمل الفدائي وتحديد العلاقة بينه وبين الحكومة الأردنية والتأكيد على ان طريق تصعيد الثورة الفلسطينية هو الطريق الوحيد وضرورة تجاوز الأخطاء والسلبيات[٦٤] وحيّت الحكومة العراقية المقاومة الفلسطينية موضحة "أننا نقف بحزم ضد أي محاولة تستهدف النيل من المقاومة المسلحة، ولقد أثبت العراق في الأزمات السابقة أنه السند الأكبر لقوى المقاومة وكما سنثبت في المستقبل أَن شعب حكومتنا وجيشنا مع المقاومة وضد أي خطر يحدق بها ومن أي طرف"[٦٥].

جاء في مذكرات هنري كيسنجر أَن أسباب قبول ريتشارد نيكسون بمبادرة روجرز هو رَغبته في عدم مواجهة وزارة الخارجية الأمريكية فقد كان مقتنع بفشل مبادرتها منذ البداية، وهناك احتمال آخر هو من أجل إحباط الاتفاقية التي توصل إليها الجانبان الاردني والفلسطيني بمساعدة اللجنة الرباعية وتعاظم نشاط منظمة التحرير والخوف من التدخل السوفيتي في المنطقة[٦٦].

ساءت أوضاع الأردن الداخلية في أثناء شهر آب ١٩٧٠ ووجه الملك حسين في ٢٩ آب ١٩٧٠ تحذيراً للفدائيين وشنت القوات الأردنية هجوماً على موقع الفدائيين فأدى هذا التصرف إلى المزيد من التوتر[٦٧]، وعلى أثر ذلك بدأت عملياً هجمات الحكومة الأردنية على مواقع منظمة التحرير[٦٨]. وحاول الملك حسين شرح موقفهِ فقد بعث ببرقية إلى الرئيس العراقي يوم ٣٠ آب ١٩٧٠ ذكر فيها ان سياسة بلاده تندرج ضمن إطار مقررات مؤتمر الخرطوم التي أقرت البحث عن حل سياسي مع (إسرائيل) والأردن ومصر اللتين قبلتا قرار مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) ١٩٦٧ من دون أَن تعترض حكومة عربية على مساعيهما بالدرجة نفسها التي جوبهت بها مبادرة روجرز[٦٩]. وفي الوقت نفسه أدركت السلطات الأردنية بأن القوات العراقية في الأردن لا تلتزم بوقف إطلاق النار بسبب معارضة الحكومة العراقية لمبادرة روجرز[٧٠].

وعندما ازداد تأزم الوضع في الأردن بين الجيش الأردني وفصائل المقاومة الفلسطينية أبرق الرئيس العراقي إلى ملوك ورؤساء الدول العربية مشيراً إلى الوضع الذي تواجهه حركة المقاومة الفلسطينية وأعلن أن بقاء حركة المقاومة واستمرارها هو الطريق الوحيد لضمان حق شعب فلسطين في أرضه ووطنه ودعا إلى تضافر الجهود لمواجهة كل محاولة تستهدف تصفية حركة المقاومة وحث الملوك والرؤساء على بذل جميع الجهود الكفيلة بحقن الدماء وحماية أرواح المواطنين(٧١).

أدى انسحاب القوات المصرية من الجبهة الشرقية(٧٢) وتعرض الملك حسين لمحاولة اغتيال للمرة الثانية في الأول من أيلول ١٩٧٠(٧٣) إلى تجدد المواجهة العسكرية بين القوات الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة عمان(٧٤) ونظراً لاشتداد المعارك وجهت الحكومة العراقية تحذيراً للأردن في الأول من أيلول بالتدخل في حالة استمرار القتال(٧٥).

ومما زاد الأوضاع سوءاً قامت عناصر من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باختطاف طائرتين إحداهما (بوينج ٧٠٧) تابعة للخطوط الجوية الأمريكية (T.W.A) والثانية (Dc8) تابعة لشركة الخطوط الجوية السويسرية وهبطوا بهما في مدرج صحراوي متروك في منطقة قيعان على بعد كيلومترات من شمال شرق الزرقاء وكانتا تقلان حوالي (٣١٠) راكباً منهم (١٢٥) طفلاً وامرأة كما فشلت عملية اختطاف طائرة إسرائيلية في مطار لندن وخطفت طائرة جامبو جيت (٧٤٧) أميركية توجه بها خاطفوها إلى القاهرة وفجرت هناك بعد الأفراج عن ركابها(٧٦).

دفعت هذه الأحداث الولايات المتحدة الأمريكية لتحريك قواتها إلى المنطقة والتهديد بالتدخل العسكري(٧٧). إزاء ذلك بادرت الحكومة العراقية للقيام بوساطة من أجل إطلاق سراح ركاب الطائرتين المحتجزتين لدى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وذلك استجابة لدوافع إنسانية(٧٨) فوجهت الحكومة العراقية نداءاً إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لإطلاق سراح الركاب تقديراً للأزمة الخطيرة التي تمر بها القضية الفلسطينية وتفويتاً للفرصة على الأجنبي من استغلال الحادث وعدم تشويه الدوافع

النبيلة للعمل الفدائي[٧٩]. وعلى أثر ذلك شعر الفدائيون بخطئهم مما اضطروا في ١٢ أيلول ١٩٧٠ إلى إطلاق سراح معظم المحتجزين وتفجير الطائرات مع الاحتفاظ بـ(٤٥) رهينة من ذوي الجنسيات الأمريكية والإسرائيلية لمبادلتهم ببعض الفدائيين في سجون إسرائيل[٨٠].

أدى حادث تفجير الطائرات إلى ازدياد التوتر بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وانعكس ذلك على سير المفاوضات التي أجرتها الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير بوساطة عبد الخالق حسونة أمين الجامعة العربية وأنهار على أثرها اتفاقان لوقف إطلاق النار وقعا يومي ٨-٩ أيلول نتيجة لتطويق الجيش الأردني مدينة أربد وهجومهِ على قواعد الفدائيين في أغوار الأردن[٨١].

ولخطورة الموقف صرح (حردان عبد الغفار) نائب رئيس الجمهورية العراقية "بأننا ندعم العمل الفدائي للشعب الفلسطيني مادياً ومعنوياً وعسكرياً وبشتى الطرق والجيش العراقي لن يقف مكتوف الأيدي إزاء محاولات ضرب العمل الفدائي وجيشنا باقٍ لمساندة الفدائيين"[٨٢].

وإلى جانب اهتمام الحكومة العراقية بالقضية الفلسطينية واستعدادها لخوض المعركة أصدرت بياناً في السادس عشر من أيلول ١٩٧٠ "إن الحكومة العراقية تضع كل إمكانياتها في حالة الاستنفار والاستعداد لخوض المعركة جنباً مع المناضلين الفدائيين في الأردن ضد المؤامرة الاستعمارية الصهيونية ونهيب بجميع القوى العربية الثورية لأن تكون في مستوى مسؤولياتها التاريخية، وندعو جميع الفلسطينيين بالوقوف إلى جانب العمل الفدائي والثورة الفلسطينية على مواجهة الأخطار التي تهدد القضية العربية"[٨٣].

حاولت الحكومة الأردنية فتح باب الحوار مع منظمة التحرير لكنها رفضت ذلك ودعت إلى الإضراب العام في ١٧ أيلول ١٩٧٠[٨٤]. وفي ضوء ذلك قررت الحكومة الأردنية مهاجمة مواقع الفدائيين يوم ١٧ أيلول واستمرت المعارك (١٠) أيام ترتب عليها خسائر بشرية ومادية كبيرة[٨٥].

من جانبها طلبت منظمة التحرير الفلسطينية مساعدة جامعة الدول العربية وعلى الفور اجتمع مجلس الجامعة يوم ١٧ أيلول ١٩٧٠ ودعا إلى إيقاف القتال حتى تستطيع اللجنة الخماسية تحقيق مهمتها[٨٦].

تجاه هذه الأحداث الأخيرة أصدرت الحكومة العراقية بياناً أوضحت فيه الأخطار التي تحيط بالمقاومة الفلسطينية ولابد من مجابهة السلطة الأردنية الرجعية وإلى ضرورة التنسيق السريع والشامل مع المقاومة لمواجهة الموقف[٨٧].

نشرت صحيفة الثورة البغدادية تصريحاً نُسب إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون[٨٨] جاء فيه: "إذا تدخل العراق وسورية فأن إسرائيل وحدها أو الولايات المتحدة الأمريكية تقدر على ردها"[٨٩]. مما أدى إلى تراجع القوات العراقية وتجاهل حكومتها لنداءات منظمة التحرير لمساندتها في أزمتها مع الأردن[٩٠]. خشية من اندلاع حرب شاملة لم تكن فيها القوات العربية على استعداد لمواجهتها.

استجاب الملك حسين لدعوة جمال عبد الناصر بخصوص التوصل إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار، وأعلن في ١٩ أيلول ١٩٧٠ وقف إطلاق النار من جانبه على أمل أن توافق منظمة التحرير على ذلك وفعلاً جاءت موافقة المنظمة بشكل مبدئي على ذلك[٩١].

ولخطورة الموقف وخشية من تصعيد المواجهات العسكرية بعث مؤتمر القمة العربي المصغر المنعقد في القاهرة في ٢١ أيلول ١٩٧٠[٩٢]، وفداً برئاسة الرئيس السوداني جعفر النميري واجتمع مع الملك حسين في ٢٣ أيلول وتم وقف إطلاق النار يوم ٢٦ أيلول ١٩٧٠[٩٣]، وأعلن في القاهرة بعد اللقاء الذي تم بين الملك حسين وياسر عرفات التوصل إلى اتفاقية القاهرة برعاية مؤتمر قمة القاهرة المصغر وأعلن عنها يوم ٢٧ أيلول ١٩٧٠ وتضمنت أربع عشرة نقطة صادق عليها الملوك والرؤوساء العرب لوضع حد للنزاع بين الأردن ومنظمة التحرير[٩٤] ومع ذلك لم تضع اتفاقية القاهرة لعام ١٩٧٠ نهاية حاسمة للنزاع الذي استمر حتى تموز ١٩٧١[٩٥].

ويبدو من دراسة الاتفاقية وجود جوانب متناقضة، إذ أكدت وحدة الأردن أرضاً وشعباً وأن الشعب الفلسطيني ممثلاً بالثورة الفلسطينية صاحب الحق في تقرير مصيره. وهذا التناقض ظهر واضحاً حول تمثيل الشعب الفلسطيني.

ومع بداية عام١٩٧١ وصلت الأمور بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى نقطة اللاعودة على أثر القرار الذي اتخذته الحكومة الأردنية بضرب قواعد الفدائيين[٩٦]، إذ قام الجيش الأردني بقصف قواعد الفدائيين في ٨ كانون الثاني ١٩٧١م وعدّ ياسر عرفات ذلك خروجاً عن اتفاقية القاهرة، وفي اليوم نفسه وجه ياسر عرفات رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب حول تجدد القتال في الأردن ناشدهم فيها التدخل لوقف ما يرتكب بحق الفلسطينين في الأردن[٩٧].

بادر العراق إلى مناشدة الحكومة الأردنية في ١٢ كانون الثاني ١٩٧١ بوقف القتال والالتزام باتفاقية القاهرة[٩٨]، وأسفر الضغط العراقي على الحكومة الأردنية عن عقد اجتماع بينها وبين منظمة التحرير في ١٣ كانون الثاني ١٩٧١ واتفق الطرفان على وقف القتال[٩٩]، لكن الاتفاق لم يمنع من انفجار الوضع العسكري مرة أخرى في ٢٨ آذار ١٩٧١ في مدينة أربد[١٠٠] فقام ياسر عرفات بتوجيه نداء آخر إلى الملوك والرؤساء العرب ناشدهم فيه وقف القتال وحماية المقاومة في الأردن[١٠١] وإزاء تلك الأحداث شكلت لجنة في ٨ نيسان ١٩٧١ (أردنية– فلسطينية– سورية) لتنفيذ اتفاقية القاهرة،[١٠٢] وأصدرت الحكومة الأردنية بياناً حول إخضاع مناطق عمّان للتفتيش عن السلاح[١٠٣]، ورحبت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالبيان الأردني ووافقت على ذلك[١٠٤].

انتقدت الحكومة العراقية اتصالات المقاومة الفلسطينية مع الأنظمة السائرة على طريق الحل السلمي وقالت "إن هذا سيؤدي إلى ابتعاد المقاومة عن الجماهير وإلى عزلتها وإلى تمكين أعدائها من الإجهاز عليها وفق مخطط الحل السلمي الذي كان واضحاً منذ البداية أنه لن يمر ويتحقق إلا على جثث المقاومة[١٠٥].

عقد في ١٤–١٥ نيسان مؤتمراً في القاهرة على مستوى ممثلي الملوك والرؤساء العرب لبحث الأزمة الأردنية– الفلسطينية، إلا أَن ذلك لم يمنع من استمرار القتال بين الجيش الأردني وفصائل المقاومة الفلسطينية في شهري حزيران وتموز إلى حين خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن إلى لبنان[١٠٦].

وعلى أثر ذلك أغلق العراق حدوده مع الأردن في ١٩ تموز ١٩٧١ وقطع علاقاته الدبلوماسية وطلب العراق من الحكومة الأردنية سحب سفيرها وطالب طردَ الأردن من جامعة الدول العربية[١٠٧] بعد إعلان الحكومة الأردنية الغاء اتفاقية القاهرة من طرف واحد[١٠٨].

وفي هذا الوقت عقد مؤتمر طرابلس **(في ليبيا)** في ٣٠ تموز ١٩٧١ لبحث الأزمة بين الأردن والمنظمة حضره أنور السادات، وحافظ الأسد، والقاضي عبد الرحمن الارياني، وياسر عرفات، وسالم ربيع علي[١٠٩]، ولم يدعُ الأردن إلى حضوره[١١٠]. وفي ختام المؤتمر صُدر البيان الختامي في ٣١ تموز ١٩٧١ استنكر المؤتمر ممارسات الأردن ضد الثورة الفلسطينية، وأيد الإجراءات العربية التي اتخذت بحق الأردن لخرقهِ اتفاقية القاهرة، وأعطى الحرية للدول العربية لتتخذه ما تراه مناسباً إزاء الأردن لخرقهِ الاتفاقية[١١١].

وبعد ذلك بدأت الوساطة المصرية– السعودية بالعمل على رأب الصدع بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية في الحادي عشر من آب ١٩٧١، لاستكمال الجهود المشتركة لحسم الأزمة بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية[١١٢]، وسلما ورقة عمل مصرية سعودية إلى كلٍ منهما تضمنت التزام الأردن باتفاقية القاهرة وتعهد الطرفان بإطلاق سراح المعتقلين، على أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بإلغاء التنظيمات السرية كافة وأن يتعهد الطرفان بوقف الحملات الإعلامية وإعلان المصالحة الوطنية وعودة العمل الفدائي إلى الأردن[١١٣].

ولكن الحكومة الأردنية من جانبها تقدمت بورقة عمل أخرى أكدت فيها سيادة الأردن وحرية العمل الفدائي، والاعتراف بالحكومة الأردنية ممثلة للشعب الفلسطيني أما منظمة التحرير الفلسطينية فينبغي أن يكون دورها داخل الأراضي المحتلة[١١٤].

وفي الوقت نفسه تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بورقة عمل هي الأخرى أكدت فيها القبول المبدئي بورقة العمل المصرية– السعودية، وطالبت أن تكون المنظمة الممثل الشرعي والوحيد في تقرير مصير الشعب الفلسطيني وطالبت حرية العمل الفدائي والإفراج عن كافة المعتقلين(١١٥).

وكل ما استطاعت أَن تحققه الوساطة المصرية السعودية بالتقاء الوفدين الأردني والفلسطيني في جدة في ١٥ أيلول ١٩٧١ إلا أن الجولة الأولى من المفاوضات فشلت(١١٦)، وبدأت جولة أخرى في جدة في الثامن من تشرين الثاني١٩٧١، وقد أصرت منظمة التحرير الفلسطينية أَن يكون لها وجود سياسي داخل الأردن، في حين توصلت الحكومة الأردنية إلى قناعة بأن سيادة الدولة لا يمكن تجزئتها وأصرت على وحدة الشعب وأن لا تكون هناك سيادة إلا للدولة الأردنية على مواطني البلاد ووافقت على أن يكون هناك وجود عسكري للفدائيين بالتنسيق مع القوات المسلحة الأردنية وهكذا فشلت جولة المحادثات الثانية وساد الجمود على العلاقات الأردنية– الفلسطينية(١١٧).

حسمت الحكومة الأردنية النزاع لصالحها بإخراج المنظمات الفدائية من الأردن وإنهاء حالة الازدواجية القائمة على الساحة الأردنية وفرض سيادة الدولة وقوانينها وأنظمتها.

وعلى أثر تلك الأحداث سحبت الحكومة العراقية قواتها من الجبهة الشرقية، وصرح الرئيس العراقي في ١٨ تشرين الثاني ١٩٧١ حول ذلك: "إننا لم ننسحب من المعركة وإنما انسحبنا من جو اللامعركة ومن الأوضاع الملغومة التي كانت تحيط بجيشنا لإبعاده عن مهمته الأساسية في القتال ضد العدو الصهيوني.. وأن العراق على استعداد كامل لتأدية التزاماته القومية.. ولن نسمح باستخدام جيشنا من أجل تمرير الحلول السليمة"(١١٨).

بدأ الخلاف على مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني بين الأردن والمنظمة بعد خروجها من الأردن في عام ١٩٧١. فطرح الملك حسين في الخامس

عشر من آذار ١٩٧٢ "مشروع المملكة المتحدة" كمحاولة منه لما وصفه بإعادة تنظيم "البيت الأردني– الفلسطيني" وقد تضمن هذا المشروع اقتراحاً بإقامة اتحاد فدرالي يحمل اسم المملكة العربية المتحدة بدلاً من المملكة الأردنية الهاشمية على أن يكون من قطرين:

أ- قطر فلسطيني يتكون من الضفة العربية وأية أراضي فلسطينية أخرى يتم تحريرها من الاحتلال الصهيوني وتكون عاصمته القدس.

ب- قطر الأردن، ويتكون من الضفة الشرقية وعاصمته عمان وتكون في الوقت نفسه العاصمة المركزية للمملكة، لكل قطر سلطة تنفيذية وأخرى تشريعية وقضائية. ويتولى الملك مع مجلس الوزراء مركزي السلطة التنفيذية وكذلك يتولى الملك ومجلس الأمة السلطة التشريعية المركزية[١١٩].

على أثر إعلان الأردن مشروع المملكة العربية المتحدة عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً في ١٦ آذار ١٩٧٢ رفضت فيه مشروع المملكة العربية المتحدة "... وأن هذا الرفض حاسم ونهائي لمشروع الملك حسين، وأن هذا القرار مبني على الدراسة الشاملة والعميقة، وفي ضمن مصلحة الدولة الفلسطينية"[١٢٠]. كما عقدت اللجنة المركزية لحركة فتح اجتماعاً في ١٧ آذار ١٩٧٢ تمخض عنه رفض مشروع المملكة العربية المتحدة[١٢١].

بعد أن أبدت العناصر الوطنية الفلسطينية مخاوفها من "مشروع المملكة العربية المتحدة" لكونه يستهدف جر الشعب الفلسطيني للاشتراك في التسوية المنفردة بين الأردن والعدو الصهيوني، طرح العراق مشروعاً للوحدة مع سورية ومصر وذلك استجابة للمهام العظيمة والخطيرة التي تواجه أمتنا ولمنعها من الانهيار وتطويقها للتداعي وإجهاضاً للتآمر جاء ذلك في البيان الذي أصدرته الحكومة العراقية في السادس عشر من آذار ١٩٧٢ شجب فيه الخطوة المتخاذلة للحكم الأردني وقال أنها أحدى النتائج الغربية للمشاريع الاستسلامية[١٢٢]، وخرجت التظاهرات الجماهيرية في بغداد استنكاراً وللإعراب عن سخطها لمشروع الملك حسين وتأييدها للحكومة العراقية

في الوحدة مع مصر وسورية حتى أَن الحكومة العراقية رفضت استقبال مبعوث الملك حسين (عبد المنعم الرفاعي) رئيس الوزراء الأردني لشرح مشروع الأردن[١٢٣].

جرت اتصالات عراقية دبلوماسية مع سورية في ٢١ آذار[١٢٤]، ومصر في ٢٦ آذار لعرض مشروع الوحدة الثلاثية لمواجهة التآمر الصهيوني، إلا أَن المشروع لم يلق استجابة من مصر وسورية[١٢٥].

وفي مطلع عام١٩٧٣ بذلت محاولات لتقريب وجهات النظر بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وذلك أثناء انعقاد مؤتمر وزراء الدفاع والخارجية العرب في القاهرة بتاريخ ٢٧ كانون الثاني١٩٧٣، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت أي خطة عربية عسكرية ما لم يوافق الأردن على عودة المقاومة إلى الأردن وفق اتفاقية القاهرة[١٢٦]، ومن أجل تقريب وجهات النظر الأردنية– الفلسطينية انبثق عن مؤتمر وزراء الدفاع والخارجية العرب لجنة خماسية لمعالجة الأزمة[١٢٧]، إلا أن اللجنة هي الأخرى لم تتوصل إلى أي نتيجة وذلك لتعنت الحكومة الأردنية ورفضها عودة المقاومة الفلسطينية إلى أراضيها لما تتسبب لها عام ١٩٧٠ من معارك دموية[١٢٨].

ادت الخلافات الاردنية– الفلسطينية خلال الفترة ١٩٦٤– ١٩٦٩ فالاردن كيان معترف به دولياً وله مواقفه السياسية ودولة لها سيادتها وانظمتها وقوانينها التي يجب على المنظمات الفدائية احترامها لذا لم يكن التوفيق بين الموقفين الاردني– الفلسطيني سهلاً.

تراكمت الخلافات، ثم تحولت الى نزاع عسكري في ١٩٧٠– ١٩٧١، عندما وصلت مرحلة حرجة عندها ناشدت الحكومة العراقية الاردن لحسم الخلاف وعبرت من خلال بياناتها مساندة اعمال الفدائيين الفلسطينين من خلال استنكار الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة ورفضه للمساومات والحلول التصفوية المتمثلة بالقرار (٢٤٢) ومبادرة روجرز للسلام والقرار (٣٣٨) الا ان الوساطة العراقية التي بذلت لرأب الصدع بين الطرفين فشلت وحسم الاردن النزاع لصالحه عندما نجح في طرد المنظمة بالقوة.

ان بقاء حركة المقاومة هو الطريق الوحيد لضمان حق شعب فلسطين في ارضه ووطنه.

الهوامش:

(١) جاء الرفض العراقي لهذه الفكرة كرد فعل للحكومة العراقية لصاحب الفكرة (أمين الحسيني) لأنها حملته مسؤولية حركة مايس ١٩٤١. أما الرفض الأردني فقد جاء لتطبيق مشروعها بضم الضفة الغربية إلى الأردن. يونس حسن حمد السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية ١٩٦٨– ١٩٧٣، بغداد ١٩٩٩، ص٢٣؛ علي حسين علي العلواني، القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية ١٩٦٥– ١٩٧٣، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد– جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٢٦.

(٢) أحمد حلمي عبد الباقي: ولد في صيدا بلبنان وتلقى علومه في المدارس التركية وشارك مع العشائر العراقية في مواجهة الزحف البريطاني أثناء الحرب العالمية الأولى وفي عام ١٩٣٧ نفي إلى جزيرة سيشل، وفي أيلول ١٩٤٨ استدعته جامعة الدول العربية ليرأس حكومة عموم فلسطين، توفي عام١٩٦٣. علي محفوظ عزيز الخفاف، موقف مصر من القضية الفلسطينية١٩٦٧– ١٩٧٠، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية– جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص١٧.

(٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط الاجتماع العادي الخامس عشر، القاهرة، ١٩٥١، ص١١٧.

(٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط الاجتماع الرابع عشر، القاهرة، ١٩٥٠، ص١١٨.

(٥) عبد الله كاظم عبد، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٤٥– ١٩٥٨، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب– جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص١٠٠.

(٦) جامعة بغداد، الحوار الفلسطيني– الأردني ما بعد مرحلة بيروت، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، ١٩٨٤، ص٣.

(٧) جامعة بغداد، المصدر نفسه، ص٤٤؛ علي حسين علي العلواني، المصدر السابق، ص٢٩.

(٨) يزيد يوسف صايغ، الأردن والفلسطينيون دراسة في وحدة المصير أو الصراع الحتمي، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٨٧، ص١٩–٢٠.

(٩) صلاح الدين شكري، فلسطين ومؤتمر القمة العربي الأول، مكتب الصحافة للشرق العربي، دمشق، ١٩٦٤، ص١٣٣.

(١٠) يزيد يوسف صايغ، المصدر السابق، ص٢٣.

(١١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٦٤، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، د– ت، ص٥–٦.

(١٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٦٤، ص٥؛ يزيد يوسف صايغ، المصدر نفسه، ص٢٧.

(١٣) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، ادارة السكرتارية، مضابط الاجتماع الثاني والأربعون، القاهرة، ١٩٦٤، ص١٣.

(١٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٦٤، ص٢٢.

(١٥) سامي يوسف عبد الحميد، القوميون العرب والقضية الفلسطينية ١٩٤٩-١٩٦٧، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٦٨؛ يزيد يوسف صايغ، المصدر السابق، ص٢٧.

(١٦) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، ادارة السكرتارية، مضابط الاجتماع الثالث والأربعون، القاهرة، ١٩٦٥، ص٢٦.

(١٧) يزيد يوسف صايغ، المصدر السابق، ص٢٨.

(١٨) عبد القادر ياسين وآخرون، المصدر السابق، ص٣٥.

(١٩) عيسى الشعيبي، عشر سنوات من الحكم الاردني، شؤون فلسطينية، (مجلة)، العدد (٤١-٤٢) كانون الثاني- شباط، ١٩٧٥، ص٢٠٨-٢٠٩.

(٢٠) محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة ٢٠٠١، مركز الإعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٦٩.

(٢١) عصام الدين فرج، منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤- ١٩٩٣، ط١، مركز المحروسة للبحوث والدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص٧٦.

(٢٢) يزيد يوسف صايغ، المصدر السابق، ص٤٢.

(٢٣) المصدر نفسه، ص٤٥.

(٢٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٦٥، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧، ص١٥-١٦؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٦٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، ١٩٦٧، رقم الوثيقة (١٦٩)، ص٤٨٣-٤٨٤.

(٢٥) جامعة الدول العربية، مضابط الاجتماع الثالث والأربعون، ص٥٠-٥١.

(٢٦) طلب الملك حسين من الرئيس المصري جمال عبد الناصر إيقاف إذاعة صوت فلسطين (من مصر) بعد أن كان الشقيري يشن حملات إعلامية ضد الحكومة والملك حسين لذلك تدخل جمال عبد الناصر عندما طلب من الملك حسين وبذلك تم إيقاف بث إذاعة صوت فلسطين في ٢٦ تشرين الأول١٩٦٥. الجمهورية، (جريدة)، العدد (١٣٢)، ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٥.

(٢٧) يزيد يوسف صايغ، المصدر السابق، ص٥٧.

(٢٨) جامعة الدول العربية، مضابط الاجتماع الثالث والأربعون، ص٩١.

(٢٩) جامعة الدول العربية، المصدر نفسه، ص٩٢؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٦٥، رقم الوثيقة (٢٩)، ص٨٩.

(٣٠) يزيد يوسف صايغ، المصدر السابق، ص٨٧.

(٣١) قرية السموع: تقع في الضفة الغربية من الأردن على بعد ١٤ كم من مدينة الخليل وهي قرية زراعية. أحالت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ١٩٦٦/٩/١١ مقترح قدمه الشقيري بدخول قوات عراقية وسورية إلا أن الحكومة الأردنية رفضت ذلك. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٦٦، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨، ص٩-١٠؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٦٦، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧، رقم الوثيقة (٢٤٧)، ص٥٥١-٥٥٤. جامعة الدول العربية، الامانة العامة، ادارة السكرتارية، مضابط الاجتماع الرابع والأربعون، ايلول، الدار البيضاء، ١٩٦٥، ص٥٤.

(٣٢) علي حسين علي العلواني، المصدر السابق، ص٢٨٧.

(٣٣) يزيد يوسف صايغ، المصدر السابق، ص٨٦.

(٣٤) اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس١٩٦٧/٧/١- ١٩٦٧/١٢/٣١، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨، ص٢٨٧.

(٣٥) يحيى حمودة (١٩٠٨-٢٠٠٦): محامٍ وطني يميل إلى اليسار اسندت إليه مهمة القائم بأعمال رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأعلن حمودة إن المنظمة ستبذل قصارى جهدها لتوحيد مختلف الفصائل الفلسطينية. ولقد كان وراء استقالة الشقيري جملة أسباب من أهمها فشلهِ في توحيد القوى الفدائية والسياسية الفلسطينية. عبد القادر ياسين وآخرون، المصدر السابق، ص٢٦.

(٣٦) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، ادارة السكرتارية، مضابط الاجتماع الثامن والاربعون، القاهرة، ١٩٦٧، ص٣٧.

(٣٧) الجمهورية، العدد (٢٥٤)، ٢٠ شباط ١٩٦٨.

(٣٨) حركة فتح: ظهر تيار حركة فتح في النصف الثاني من الخمسينات فلقد ترك العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ آثاره على الفلسطينيين من أهمية الاعتماد على أنفسهم في العمل ضد إسرائيل وبظهور ونشرة معبرة عن الحركة منذ أواخر عام ١٩٥٩ باسم (فلسطينا) عبرت عن الدعوة لإقامة كيان فلسطيني مستقل، ودافعت (فلسطيننا) عن الكيان الذي طالبت به وكان مجلة فلسطينا ١٩٥٩-١٩٦٤ تصدر شهرياً وتمثل الجانب الفكري للحركة فتح. عصام الدين فرج، المصدر السابق، ص٢٣.

(٣٩) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠، رقم الوثيقة (٨٦)، ص٩٨؛

Zuhair Diab (Edited), International Documentes on Palestine 1968, Beirut, The Institute for Palestine Studies, 1971, P.16.

(٤٠) عصام الدين فرج، المصدر السابق، ص١٤٤.

(٤١) الكرامة: قرية كبيرة تقع في سهل الشونة على بعد كيلو ونصف شرق نهر الأردن بين جسري الملك حسين ودانية وترتفع خلفها جبال السلط العالية التي تتخللها أودية وممرات. محسن محمد صالح وآخرون، المصدر السابق، ص١٤؛ عيسى الشعيبي، المصدر السابق، ص١١٨.

(٤٢) محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها– تطوراتها، مركز الاعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٥.

(٤٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٦٨، ص١٤٨.

(٤٤) عصام الدين فرج، المصدر السابق، ص١٦٣؛ محسن محمد صالح، منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة واعادة البناء، بيروت، ٢٠٠٧، ص٨٦.

(٤٥) ياسر عرفات: هو محمد عبد الرزاق عرفات ولد ٢٤ آب ١٩٢٩ في القاهرة التحق بكلية الهندسة في جامعة القاهرة تخرج منها ١٩٥١، انضم إلى اتحاد الطلبة الفلسطينيين وأصبح رئيس الاتحاديين بين عامي (١٩٥٢–١٩٥٦) انتقل إلى الكويت بعد العدوان الثلاثي على مصر وعمل مهندساً معمارياً، أسهم في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وأصبح رئيساً لها في ١٩٦٩، وفي عام ١٩٨٤، اجبر الاجتياح الإسرائيلي للبنان ياسر عرفات على نقل مقره إلى القاهرة ثم إلى بغداد عام١٩٨٣، ووقع اتفاقية سلام مع إسرائيل عام١٩٩٣ تم بموجبها منح الفلسطينيين حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة على مدى خمسة سنوات وأصبح رئيس السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٦، توفي في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٤ في فرنسا. ساندرا مكي، الملفات السرية للحكام العرب، عرض وتحليل عادل عبد الصبور، الدار العلمية للكتب والنشر، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٩٢–٢٠٩؛ أشرف محمد إسماعيل، تجربة اليسار الفلسطيني، المسلح العربي للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧، ص٥٣.

(٤٦) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، ادارة السكرتارية، مضابط الاجتماع التاسع والأربعون، القاهرة، ١٩٦٩، ص٣٦؛ جامعة بغداد، الحوار الفلسطيني– الأردني، ص١٥.

(٤٧) عبد القادر ياسين، المصدر السابق، ص٣١؛ محمد جمال الدين العلوي، الصراع العربي– الاسرائيلي في السياسة الخارجية الامريكية ١٩٧٣– ١٩٧٩، دراسة تاريخية– سياسية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، د.ت، ص٥٨.

(٤٨) الجمهورية، العدد (٥٣٠)، ٧ نيسان ١٩٦٩.

(٤٩) المصدر نفسه، العدد (٥٣٢)، ٩ نيسان ١٩٦٩.

(٥٠) أعلن الملك حسين في ١٠ نيسان ١٩٦٩ مشروعه تضمن ست نقاط هي: إنهاء الحرب، احترام سيادة دول المنطقة، ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي الاعتراف بحق جميع الدول العيش بسلام، ضمانات لجميع الدول بحرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس، القبول بالتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢، ص١٣٩-١٤٠؛ منير الهور طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٧٤- ١٩٨٥، عمان، ١٩٨٥، ص١١٨-١١٩.

Walid Khadduri (Edited), International Documente on Palestine 1969, Beirut, The Institute For Palestine Studues, 1972, P.55.

(٥١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٦٩، ص١٥٢.

(٥٢) عصام الدين فرج، المصدر السابق، ص١٩٤؛ عبد القادر ياسين، المصدر السابق، ص٨٦.

(٥٣) كلوفيس مقصود، معالم المشاركة العربية في الثورة الفلسطينية، شؤون فلسطينية، (مجلة)، العدد(١٠)، حزيران ١٩٧٢، ص ١٤- ١٥.

(٥٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢، رقم الوثيقة(٣٢٥)، ص ٣٤٠.

(٥٥) المصدر نفسه، رقم الوثيقة (٥٥٥)، ص٧١٠.

(٥٦) الجمهورية، العدد (٧٨٥)، ١٢ حزيران ١٩٧٠؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧٠، رقم الوثيقة (٣٢٧)، ص٤٣٠.

(٥٧) الجمهورية، العددان (٧٨٥-٧٨٦)، ١٢-١٣ حزيران ١٩٧٠.

(٥٨) الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧٠، رقم الوثيقة (٣٢٧)، ص٤٣٠.

(٥٩) اجتمع القادة العرب في طرابلس على هامش الاحتفال بجلاء القوات الأمريكية من قاعدة عقبة بن نافع (هوبلس سابقاً) وتباحثوا في أوضاع الأردن وقرروا تشكيل لجنة رباعية ضمت (فايد أحمد عضو مجلس قيادة الثورة الجزائري، الرائد مأمون عوض أبا زيد عضو مجلس الثورة السوداني. حسن صبري الخول الممثل الشخصي للرئيس المصري، الرائد محمد نجم ممثلاً عن ليبيا). الجمهورية، العددان (٧٩٢-٧٩٣)، ٢٢-٢٣ حزيران ١٩٧٠؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، رقم الوثيقة (٣٧٩)، ص٤٨٥؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٧٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢، ص١١٧.

(٦٠) هنري كيسنجر: اسمه الحقيقي هاينز الفريد كيسنجر، ولد في نورث في المانيا عام١٩٢٣ لعائلة يهودية، انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام١٩٣٨، وحصل على شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة هارفرد عام١٩٥٤، شغل منصب مستشار الأمن القومي الأمريكي بين عامي (١٩٦٩–١٩٧٥) وكان له أثرٌ كبير في السياسة الخارجية الأمريكية وفي المدة بين (١٩٧٣–١٩٧٧) شغل منصب وزير خارجية الولايات المتحدة وتمكن من أجراء اتفاقيات فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل وسورية وإسرائيل بعد حرب ١٩٧٣.
Genovese, Encyclopedia Of The American Presidency, USA, PP.300-301. Michael A.

(٦١) هنري كيسنجر، مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض، ترجمة: خليل فريحات، ج٢، ط٥، دار طلاس للنشر، دمشق، ١٩٩٩، ص٣٩٣.

(٦٢) موشيه زاك، المحادثات السرية بين الملك حسين وإسرائيل من عام١٩٦٣–١٩٩٣، ترجمة: غسان محمد، دار طلاس للنشر، دمشق، ٢٠٠٩، ص١٠٨–١٠٩.

(٦٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٧٠، ص١٥٧.

(٦٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، رقم الوثيقة (٤٢٥)، ص٥٣٧–٥٣٨.

(٦٥) المصدر نفسه، رقم الوثيقة (٤٢٨)، ص٥٤٠.

(٦٦) هنري كيسنجر، المصدر السابق، ص٣٩٦–٣٩٧.

(٦٧) النهار، (جريدة)، بيروت، العدد (١٠٧٩٨) ٣١ آب ١٩٧٠.

(٦٨) الثورة، العدد (٤٠٢)، ٢ أيلول ١٩٧٠.

(٦٩) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، ادارة السكرتارية، مضابط الاجتماع الرابع والخمسون، القاهرة، ١٩٧١، ص١١٣.

(٧٠) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ص١٣٩؛ موشيه زاك، المصدر السابق، ص١١٤–١١٥.

(٧١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ص١٥٩؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، رقم الوثيقة (٦٥٢)، ص٧٦٦.

(٧٢) يزيد يوسف صايغ، المصدر السابق، ص٨٣.

(٧٣) تعرض الملك حسين إلى حادثة اغتيال هي الثانية في غضون ثلاثة أشهر وهو في طريقه إلى مطار عمان الدولي لاستقبال ابنته الأميرة عالية. الثورة، العدد (٤٠٢)، ٢ أيلول ١٩٧٠.

(٧٤) الثورة، العدد (٤٠٣)، ٣ أيلول ١٩٧٠.

(٧٥) الثورة، العدد (٤٠١)، ١ أيلول ١٩٧٠؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، رقم الوثيقة (٥٦٥)، ص٧١٣-٧١٤.

(٧٦) الثورة، العددان (٤٠٨-٤١٠)، ٨-١٠ أيلول ١٩٧٠؛

David Wains, A sentence of Exile The Palestine- Isreal Confilct 1897-1977 Illinois, The Medina Press, 1977, P.79.

(٧٧) منير شفق، الصحف الغربية وأحداث أيلول ١٩٧٠، شؤون فلسطينية، العدد ١٦، كانون الأول ١٩٧٢، ص٢٠٦.

(٧٨) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، رقم الوثيقة (٦٠٧)، ص٧٣٩.

(٧٩) المصدر نفسه، رقم الوثيقة (٦١٦)، ص٧٤٤؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٧٠، ص١٥٥.

(٨٠) تم تفجير الطائرات في منطقة الزرقاء- الأردن. الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧٠، رقم الوثيقة (٦٣٧)، ص٧٥٩؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ص١٥٦.

(٨١) الثورة، العدد (٤٠٩)، ٩ أيلول ١٩٧٠؛ جامعة الدول العربية، مضابط الاجتماع الرابع والخمسون، ص٧٤.

(٨٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، رقم الوثيقة (٥٦٣)، ص٧١٢.

(٨٣) المصدر نفسه، رقم الوثيقة (٦٥٦)، ص٧٦٨-٧٦٩.

(٨٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧٠، رقم الوثيقتان (٦٥٣-٦٥٤)، ص٧٦٦-٧٦٧.

(٨٥) الثورة، العدد (٤٢٧)، ٢٧ أيلول ١٩٧٠.

(٨٦) جامعة الدول العربية، مضابط الاجتماع الرابع والخمسون، ص٩٣.

(٨٧) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ص١٥٥-١٥٦.

(٨٨) ريتشارد نيكسون (١٩١٣-١٩٩٤): الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية تخرج من كلية الحقوق عام١٩٣٧، وفي عام١٩٤٦، أصبح عضواً في مجلس النواب الأمريكي ثم عضواً في مجلس الشيوخ عام١٩٥٠، شغل منصب نائب الرئيس الأمريكي بين عامي ١٩٥٣-١٩٦١، للرئيس ايزنهاور ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية١٩٦٩-١٩٧٤ فاز في الانتخابات الرئاسية لعام١٩٧٣ لكنه اضطر إلى الاستقالة من منصبه في آب ١٩٧٤ بسبب فضيحة ووترجيت. ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة: مالك عباس، عمان، ١٩٩٥، ص٥؛

The Encyclopedia Of American Law Enforcement, USA, 2007, pp. 293-294.

(89) الثورة، العدد(٤٣٠)، ٣٠ أيلول ١٩٣٠.

(٩٠) هنري كيسنجر، المصدر السابق، ص٤٥٦-٤٥٧.

(٩١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، رقم الوثيقة (٦٩٧-٦٩٨)، ص٧٨٦-٧٨٨.

(٩٢) اقترحت تونس يوم ١٩ أيلول ١٩٧٠عقد مؤتمر قمة عربي مصغر بحضور الملك حسين وياسر عرفات لإنهاء القتال وبدأت جلساته في ٢١ أيلول وتقرر إرسال وفد إلى الأردن ترأسه جعفر النميري والباهي الأدهم رئيس حكومة تونس، وسعد العبد الله السالم وزير الدفاع الكويتي، محمد صادق رئيس الأركان المصري. الثورة، العدد (٤٢٣)، ٢٣ أيلول ١٩٧٠؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧٠، رقم الوثيقة (٧٢٧)، ص٨٠١؛ جامعة الدول العربية، مضابط الاجتماع الرابع والخمسون، ص١٢١.

(٩٣) جامعة الدول العربية، مضابط الاجتماع الرابع والخمسون، ص١٢٢؛ جميل مصطفى حسن الخلف، الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب- جامعة اليرموك، ١٩٩١، ص١٣٥.

(٩٤) للمزيد من التفاصيل حول اتفاقية القاهرة ينظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٧٠، ص١٤٦-١٥٠؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧٠، رقم الوثيقة (٣٦٥)، ص٦٤٧-٦٤٨.

(٩٥) أسعد عبد الرحمن، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني١٩٦٧-١٩٧٣، عمان، ١٩٧٨، ص٢٤٥-٢٤٦.

(٩٦) الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧١، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣، رقم الوثيقة (٣٣-٣٤)، ص٥٤-٥٦.

(٩٧) المصدر نفسه، رقم الوثيقة (١٨)، ص٣٠.

(٩٨) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، رقم الوثيقة (٣١-٣٨)، ص٥٢-٥٨؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، مؤسسة مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤، ص١٨٦.

(٩٩) الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧١، رقم الوثيقة (٤٩)، ص٦٣-٦٤.

(١٠٠) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٧١، ص٨.

(١٠١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧١، رقم الوثيقة (٢٠٣)، ص٢٣٢؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٧١، ص٨.

(١٠٢) جميل مصطفى حسن الخلف، المصدر السابق، ص١٤٥.

(١٠٣) الدستور، الأردنية (جريدة)، العدد (١٣٤٢)، ١٠ نيسان ١٩٧١.

(١٠٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، رقم الوثيقة، (٧٨)، ص٩٤.

(١٠٥) ناشد ياسر عرفات الرئيس المصري أنور السادات بالتدخل فوراً لوقف نزيف الدم مما دفع بمصر استنكارها لذلك وقامت بسحب العميد أحمد عبد الحميد حلمي رئيس اللجنة العسكرية العربية لمنع

الأردن اللجنة من مزاولة مهامها بالوجه الصحيح. الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧١، رقم الوثيقة (٢٠٨)، ص٢٣٦؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٧١، ص١٨٣.

(١٠٦) الجمهورية، العدد (١٩٨)، ٢٠ تموز ١٩٧١؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧١، رقم الوثيقة (٥٣٦-٥٣٧)، ص٦٠٧-٦٠٩؛ هيثم كيلاني، الشعب الفلسطيني والكفاح المسلح، شؤون العربية، (مجلة)، العدد (٤٤)، كانون الأول ١٩٨٥، ص١٨.

(١٠٧) الجمهورية، العدد (١٩٨)، ٢٠ تموز ١٩٧١؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٧١، ص١٨٣.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص١٣٥-١٣٦؛ عيسى الشعيبي، المصدر السابق، ص٢١٨.

(١٠٩) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٧١، ص١٥١.

(١١٠) جميل مصطفى حسن الخلف، المصدر السابق، ص١٥٣.

(١١١) تدخلت مصر والسعودية وسورية محاولة إيجاد حل للأزمة ولكن دون فائدة. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، رقم الوثيقة (٥٣٨)، ص٦٠٩، رقم الوثيقة (٦٠٥)، ص٦٦٥-٦٦٦.

(١١٢) مثل الجانب السعودي (عمر السقاف)، والجانب المصري (حسن الخولي). الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، ص١٧٨.

(١١٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧١، رقم الوثيقة (٦٢٥)، ص٦٨٥.

(١١٤) جميل مصطفى حسن الخلف، المصدر السابق، ص١٥٥.

(١١٥) الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧١، رقم الوثيقة (٦٣٢)، ص٦٩١.

(١١٦) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٧١، ص١٦٨-١٦٩؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧١، رقم الوثيقة (٧٢٤)، ص٨١٠.

(١١٧) الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧١، رقم الوثيقة (٧٥٣)، ص٨٣٥-٨٣٦.

(١١٨) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، رقم الوثيقة (٧٦٠)، ص٨٤٣.

(١١٩) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥، رقم الوثيقة (١٠٠)، ص١١٥.

(١٢٠) الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧٢، رقم الوثيقة (١٢١)، ص١٣٣-١٣٥؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٧٢، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٦، ص٨.

(١٢١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، رقم الوثيقة (١٢٤)، ص١٣٦-١٣٧.

(١٢٢) الثورة، العدد (١٠٨٨)، ١٧ آذار ١٩٧٢؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢، ص١٦٥؛ حسن محمد حسن، التسوية.. المأزق، منشورات دار الثورة، بغداد، ١٩٧٧، ص١٦٣.

[١٢٣] الثورة، العدد (١٠٨٨)، ١٧ آذار ١٩٧٢.

[١٢٤] الثورة، العدد (١٠٩٣)، ٢٢ آذار ١٩٧٢.

[١٢٥] المصدر نفسه، العدد (١٠٩٨)، ٢٧ آذار ١٩٧٢؛ حسن محمد حسن، المصدر السابق، ص١٦٣؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢، ص١٦٥.

[١٢٦] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٧٣، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٦، ص٢١.

[١٢٧] تكونت اللجنة من مصر، السعودية، سورية، الكويت، الجزائر فضلاً عن الأمين العام لجامعة الدول العربية. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٦، رقم الوثيقة (٢٨)، ص٤١-٤٣؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٧٣، ص٢٣-٤٠.

[١٢٨] جميل مصطفى حسن الخلف، المصدر السابق، ص١٦٩-١٧١.